العلاقات العربية الإفريقية
دراسة في التنظيم الإقليمي العربي والإفريقي

د/إبراهيم الطاهر الفرجاني
أستاذ مساعد بقسم القانون العام
كلية القانون - جامعة الزاوية

مقدمة:

عُقدت القمة العربية الافريقية الثالثة بالكويت في الفترة من 16الى 20 نوفمبر 2013م، تحت شعار (شركاء في التنمية والاستثمار) بمشاركة أكثر من 71 دولة عربية وافريقية. وتأتي هذه القمة في اطار محاولة لرسم خطوط لمستقبل العمل المشترك بين العالم العربي وافريقيا بهدف انشاء شراكة استراتيجية ثنائية لتعزيز التعاون العربي- الافريقي في مجالات الاقتصاد والتنمية،

بيد ان المتابع للبيان الختامي للقمة لا يرصد تحولاً ملموساً ونوعياً على صعيد العلاقات العربية الافريقية. فكل قرارت القمة هي توصيات تخلو من اية برامج محددة زمنياً أو الاتفاق على خطوات عملية من شأنها زيادة التبادل التجاري، ومن ثم التكامل الاقتصادي العربي الأفريقي. علي الرغم من ان البيان يؤكد على الاتفاق على تعزيز العلاقات الدبلوماسية والقنصلية بين البلدان الأفريقية والعربية، وتعزيز التعاون الثنائي، والشراكة الاقتصادية والاستثمارية بين الدول العربية والإفريقية، وإرساء دعائم التعاون الاستراتيجي الداعم لاستقرار وأمن دول المجموعتين. مع تجديد الالتزام بالمبادئ والاهداف المشتركة المنصوص عليها في القانون الاساسي للاتحاد الافريقي وميثاق جامعة الدول العربية، وتعزيز مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة خاصة المبادئ المتعلقة باحترام السيادة الوطنية للدول وسلامتها الاقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

فماهي ياترى اسباب التذبذب في مسيرة التعاون العربي الافريقي؟ وماهي افاق المستقبل لذلك التعاون؟ ان ذلك التساؤل هو ما تحاول هذه الدراسة ان تجيب عليه في مبحثين يتناول الاول: ماضي العلاقات العربية الإفريقية, ويتناول الثاني: مستقبل تلك العلاقات في ضوء التغييرات التي يشهدها العالم المعاصر.

المبحث الأول

العلاقات العربية الإفريقية ارث الماضي

يولد المستقبل من بين ثنايا الماضي، وصراع الحاضر، فالتمعن في المستقبل، والنظر إلى الأمام عنصر من شأنه أن يكون حافزاً ودافعاً للبناء، يصاحبه تجاوز نواقص الماضي، فاستشراف المستقبل لا يمكن أن يكون رجماً بالغيب أو في إطار أحلام وردية، ولكنه تطلع ورؤى مستقبلية مرتبطة بالواقع، فليس المستقبل منبت الصلة بالحاضر، ويأتي في مقدمات هذا الحاضر تلك المتغيرات الدولية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.

شكل التجاور الجغرافي جسرا للتواصل بين الطرفين العربي الإفريقي لينسج قرون طويلة من التفاعل الحضاري بين الشعوب العربية والإفريقية، وليمتد إلى أبعد وأعمق من ذلك الجوار ليشمل أيضا الروابط الثقافية والبشرية, ودون حدوث تنافر بين المقومات العربية والإفريقية التي تضم في ثناياها شعوبا مختلفة من حيث العنصر والعرق(1).

المطلب الأول

الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية

يمكن رصد تطور العلاقات العربية الأفريقية خلال مراحل تاريخية عدة، ولكننا سنقسمها إلى مرحلتين متميزتين هما: المرحلة الأولى للعلاقات العربية الأفريقية قبل العهد الاستعماري. والمرحلة الثانية: العلاقات العربية الأفريقية في عهد الاستقلال. وهذا الإرث التاريخي المشترك مازال يؤثر بشكل كبير على العلاقات العربية الأفريقية.

أولا: العلاقات العربية الأفريقية قبل العهد الاستعماري:

ترجع الجذور التاريخية للعلاقات العربية الأفريقية إلى ما قبل ظهور الإسلام حيث لعب الموقع الجغرافي للجزيرة العربية المقابل لشرق إفريقيا دورا مهما في حدوث هجرات عربية نحو إفريقيا، وبالعكس، ويرجح إنها تمت قبل القرن الرابع قبل الميلاد(2)، إذ انه وبسبب الجفاف والقحط الذي مس الجزيرة العربية لعصور متتالية انتقلت قبائل عربية عدة إلى الأرض الأفريقية لتستقر عليها، وتنقل لها عاداتها وتقاليدها ودياناتها الوثنية، إضافة للمهن التي كانت تلك القبائل تمارسها(3).

وقد أدى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى ازدياد الاتصال العربي الأفريقي، حيث أمد الإسلام العرب بطاقة روحية، دفعتهم للخروج من جزيرتهم لنشر الدين

في الشمال والغرب والشرق، وتمكنوا من نشر الإسلام في أجزاء كبيرة من القارة الأفريقية، ففي شرق إفريقيا أدى انتشار الإسلام إلى ظهور ثقافة عربية افريقية حيث أصبحت اللغة العربية لغة الثقافة والتجارة والتعليم، بحيث أصبحت مدن كممباسا وزنجبار مراكز إشعاع حضاري في تلك المناطق.

انتشر الإسلام والثقافة العربية في بلاد المغرب على يد المسلمين العرب الذين اختلطو بشعوب تلك المنطقة حيث اشتركوا في موجة الفتوحات الإسلامية، وحمل المسلمون مشعل الإسلام عبر أربع طرق تجارية من شمال أفريقيا إلى غربها ووسطها، أولها ربط ليبيا بمنطقة بحيرة تشاد، وثانيها ربط تونس ببلاد الهوسا، وثالثها ربط الجزائر بأواسط نهر النيجر، ورابعها ربط المغرب الأقصى بأعالي نهر النيجر(4).

إذن يمكن القول بصفة عامة إن المرحلة السابقة على العهد الاستعماري اتسمت بازدهار العلاقات العربية الأفريقية وانتقال المؤثرات العربية إلى شرق القارة وغربها مما أدى إلى ظهور حضارة إسلامية واضحة المعالم في تلك المناطق، جمعت في نظمها الإدارية نظما إسلامية وأنماطا افريقية غلبت عليه الثقافة العربية الاسلامية.

ثانيا: أثر العهد الاستعماري في العلاقات العربية الأفريقية:

إذا كانت المرحلة السابقة على العهد الاستعماري قد اتسمت بازدهار العلاقات العربية الأفريقية فإن القارة السمراء دخلت منذ السنوات الأخيرة من القرن الخامس عشر الميلادي مرحلة جديدة ارتبطت بنجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، والسيطرة على السواحل الأفريقية، وبدأت منذ ذلك الحين السيطرة الاستعمارية على القارة والتي استمرت حتى منتصف القرن العشرين، وتركت هذه السيطرة آثارا سلبية في مجال العلاقات العربية الأفريقية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، ويمكن رصد أهم هذه الآثار فيما يلي:

1. تحول مركز الثقل الحضاري والاقتصادي إلى سواحل المحيط الأطلسي،بسبب استعمال طريق رأس الرجاء الصالح طريقا للتجارة بحيث ضعفت منطقة حوض البحر المتوسط

التي كان المسلمون يشكلون ركيزتها الأساسية حضاريا وثقافيا واقتصاديا، وفى شرق أفريقيا وقع صدام عنيف بين البرتغاليين والمراكز التجارية والمدن والإمارات التي أسسها العرب، وخاض العرب والأفارقة كفاحا مشتركا لتحرير تلك الشواطئ في منطقة شرق القارة من الغزو البرتغالي.

2. حاول الاستعمار الإيطالي وقف المد العربي الإسلامي إلى داخل القارة الأفريقية حيث سد الإيطاليون باستعمارهم لمناطق شرق أفريقيا المنافذ التي كان يستخدمها التجار العرب الذين كانوا يتوغلون داخل القارة حاملين معهم الإسلام والحضارة واللغة العربية، كما قضت إيطاليا في طرابلس على تجارة القوافل الليبية إلى داخل القارة الأفريقية، تلك التجارة التي أثر فيها سلبا الاستعمار البريطاني لمصر، والفرنسي لتونس، وساعد الاستعمار الإيطالي بذلك على خلق فاصل بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوبها، إذ لم تكن الصحراء قبل المد الاستعماري فاصلا إنما كانت دروبها شرايين تواصل بين العرب والأفارقة.

3. اتبعت فرنسا سياسة فرنسة مستعمراتها في شمال وغرب أفريقيا حيث عمدت إلى تحطيم مراكز الثقافة الإسلامية، وقطع كل صلة مع المراكز التعليمية العربية الإسلامية، وعمدت إلى تعميم تعليم اللغة الفرنسية، واستعمالها في الإدارة والقضاء.

وبصفه عامة يمكن القول بان الاستعمار الأوربي لإفريقيا قد حاول قطع كل علاقة تجمع العرب بالأفارقة، وطمس معالم تاريخ العرب في أفريقيا، بيد أن تجذر تلك العلاقة، ووجود الإسلام كأحد المكونات الأساسية للشخصية الإفريقية، وقفت سدا منيعا أمام محاولات الاستعمار للتفريق بينهم، وأدت إلى تعزيز شعور العرب والأفارقة بأنهما يواجهان مصيرا واحدا، وتهديدا واحدا، مما كان له الأثر الأكبر في تدعيم العلاقات العربية الافريقية.

المطلب الثاني

العلاقات العربية الأفريقية في فترة ما بعد الاستقلال

شهدت الخمسينيات درجة عالية من التنسيق والتضامن بين الدول العربية وأفريقيا في العديد من القضايا، من أهمها مكافحة الاستعمار، والتخلص من الاحتلال، والدعم السياسي الذي قدمته الدول العربية لحركات الاستقلال في أفريقيا، كما شمل هذا التنسيق

والتضامن دعم القضايا العربية والأفريقية في أروقة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز، فقد كافحت الدول العربية والأفريقية معا ضد الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا، وروديسيا، وفلسطين، وتجلت مساعدة الدول العربية للدول الإفريقية في الموقف الإيجابي في الأمم المتحدة من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1514 في الفاتح 1960 والخاص بمنح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة.والذي شكل الأساس القانوني الدولي لتأييد حركات التحرر الإفريقية والعربية.

أدت حرب 1973 بين الدول العربية وإسرائيل إلى ظهور مفهوم التضامن العربي الإفريقي بشكل واضح، حيث قامت اغلب الدول الإفريقية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، وأعربت حكومات الدول الأفريقية المستقلة ومنظمة الوحدة الأفريقية عن تضامنها مع الدول العربية في تلك الحرب.

وشهدت فترة السبعينيات من القرن الماضي مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات العربية الأفريقية كان من أبرز سماتها الاتصالات والمشاورات بين الأمانة العامة لكل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، وبادر الجانب الأفريقي بإصدار المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية قرارا خاصا بالتعاون العربي الأفريقي نص على إنشاء لجنة سباعية لإجراء اتصالات مع الدول العربية عن طريق الجامعة العربية لدراسة آثار حظر النفط على الدول الأفريقية، وأوصى المجلس بإقامة تعاون اقتصادي عربي أفريقي وشكلت لجنة خاصة بهذا الموضوع عقدت أول اجتماع لها في أديس أبابا عام 1973. وقد ادى تطور العلاقات العربية الإفريقية الى انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي الأول ربيع 1977حيث صدر عن المؤتمر أربع وثائق أساسية تغطي الأسس القانونية والسياسية للعلاقات العربية الأفريقية، كما تحدد مجالات التعاون، وأدواته، ومؤسساته، وهذه الوثائق هي[5]:

1. **الإعلان السياسي**: وهو إعلان حدد الأساس القانوني والسياسي للتعاون العربي الأفريقي، والمبادئ التي يستند إليها هذا التعاون، فضلا عن الأهداف التي يسعى إلى

تحقيقها، وهي: الدفاع عن قضايا التحرير الوطني العربي والأفريقي، وتدعيم التعاون الاقتصادي، وتحقيق المزيد من التفاهم بين الشعوب العربية والأفريقية.

2. **برنامج عمل التعاون العربي الأفريقي**: وهو برنامج عمل، تعهدت البلدان العربية والأفريقية فيه بتنمية علاقاتها على المستوى الثنائي، والمتعدد الأطراف في الميادين المختلفة، وإنشاء لجنة وزارية مشتركة دائمة لمتابعة التعاون بين الطرفين.

3. **إعلان التعاون الاقتصادي والمالي العربي الأفريقي**: وهو خطة للتعاون الاقتصادي والمالي المشترك تتضمن عدة بنود أهمها: تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والأفريقية، وزيادة المساعدات المالية الثنائية، وتشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية، وتنظيم طريقة العمل لتحقيق التعاون العربي الأفريقي، وتضمنت الخطة الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن وضع إعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الأفريقي موضع التنفيذ وهي: مؤتمر القمة ومجلس الوزراء المشتركان، واللجنة الدائمة، ومجموعات العمل واللجان المتخصصة، ولجنة التنسيق، والمحكمة الأفريقية العربية أو لجنة التوثيق والتحكيم على النحو الوارد في الشكل.

الهيكل التنظيمي للعلاقة بين منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية(6)

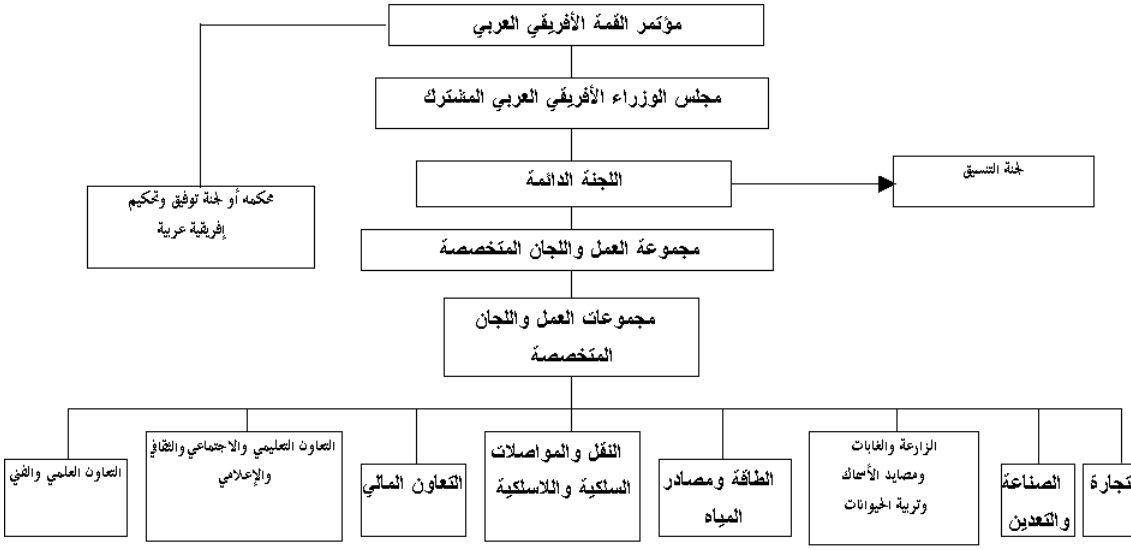

ظهرت العديد من السلبيات في التعاون العربي الأفريقي منذ بداية الثمانينيات حيث شابت العلاقات في تلك الفترة أزمات ثقة وشكوك متبادلة في نوايا كل طرف تجاه الآخر، ذلك أن تلك الفترة قد شهد توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، التي أدت على مستوى العلاقات العربية الإفريقية إلى الارتباك والتشتت في علاقات التضامن العربي والأفريقي، وكان ذلك الارتباك نتيجة طبيعة للشرخ الذي أصاب النظام الإقليمي العربي بعد توقيع تلك الاتفاقية والذي شكل فيه تحرير فلسطين الهدف الاسمي له(7).

انعكست تلك الظروف على مسيرة التعاون العربي الأفريقي، حيث اجتمعت اللجنة الدائمة في آخر دورة عادية عام 1989 ولم تعقد أية اجتماعات طيلة التسعينيات، وبذلك يمكن القول بانه ومنذ أواخر السبعينيات شهدت العلاقات العربية الإفريقية تراجعا، بسبب تخلى الجانب العربي عن الأساس الإستراتيجي والأيدلوجي الذي يقضي بأن التعاون العربي الأفريقي هو أمر تحتمه ضرورات الأمن المشترك والمصلحة المشتركة، وشكل الكفاح ضد الاستعمار بكل صوره وإشكاله الرابط المتين بين العرب والأفارقة.

لكن ذلك التراجع لم يستمر طويلا إذ سرعان ما استأنف التعاون العربي الإفريقي نشاطه متأثرا بالتغييرات التي بدأ يشهدها العالم منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، والتي تميزت باتساع دور المصرف وصندوق النقد الدوليين في وضع شروط قاسية لدعم اقتصاديات العديد من الدول الأفريقية، والهيمنة التي حاول الغرب فرضها على العالم، واتساع الدعوة إلى إعادة بناء النظام العالمي برمته، وقد انعكست تلك الظروف في مجملها سلبا على العرب والأفارقة مما دفعهم إلى محاولة بعث التعاون العربي الأفريقي من جديد.

بدأت الية القمم العربية الافريقية في الظهور لتعطي دفعا جديدا للتعاون العربي الافريقي وكان اخرها مؤتمر االقمة العربة الافريقية الثالثة بالكويت التي عقدت في شهر نوفمبر 2013م. ولكن رغم ذلك مازال حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وافريقيا متواضعا فـفي الوقت الذي يدور فيه حجم التبادل التجاري بين الدول العربية حوالي 25

مليار دولار (عام 2010)، نجد أن المبادلات التجارية العربية مع الصين بلغت 116.8 مليار دولار، ومع اليابان 119.7 مليار دولار، ومع الاتحاد الأوروبي 289.2 مليار دولار[8].

ان تدني معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية والافريقية لايعني مطلقا انه ذلك راجع الى اسباب لايمكن تجاوزها، بل العكس هو الصحيح اذ ووفقا لماضي العلاقات العربية الافريقية يمكن القفز بالتعاون العربي الافريقي خطوات عملاقة متى توفرت الارادة السياسية للطرفين، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن افاق مستقبل التعاون العربي الافريقي.

المبحث الثاني

العلاقات العربية الإفريقية آفاق المستقبل

يقتضي النظر إلى الأمام، الالتزام بالتميز بشكل واضح بين تحليل الواقع كما هو وفقا لتحليل موضوعي غير خاضع لخلفية أيديولوجية أو حكم مسبق، وغير خاضع للرغبات والمطامح الشخصية أيضا، وبين الرؤية الشخصية التي يلعب فيها الذات دورا طاغيا، لذلك قد يبدو طرح آفاق مستقبل العلاقات العربية الإفريقية مثاليا، لأنه بحكم انه يشكل رؤية للمستقبل مرتبط بالذات الطامحة أبدا للأفضل، بيد أن ما يحد من مثالية الذات ويجعلها أكثر واقعية، وهو الانطلاق من ممكنات الواقع، للوصول إلى مقترحات عملية واقعية تساهم في بلورة الوعي االعربي و لإفريقي للانطلاق إلى تغيير الواقع نحو الأفضل، فبينما ترتبط عملية تحويل التصورات إلى واقع ملموس بعدة متغيرات معقدة، فان طرحها وبلورتها تدخل في مجال الاستخلاص النظري والأحكام المنطقية التي يخرج بها الباحث من دراسة قضية العلاقات العربية الإفريقية.

ما يهمنا من تحديدنا لملامح المستقبل الذي نأمله، هو خلق القاعدة الأساسية التي ننطلق منها الآن، ولتحديد أولويات هذا المستقبل، ورسم خطوطه العريضة، لابد وان يكون العمل على المستويين التاليين:

الأول: الاتفاق على إن الهدف الاسمي هو خلق واقع يتفق وطبيعة العصر الذي نعيشه، الذي تشكل التكتلات الاقتصادية العملاقة أهم خصائصه، لذلك يجب إن يكون الهدف هو إقامة تكتل اقتصادي عربي افريقي.

الثاني: الاتفاق على إن البناء التظيمي الاقليمي لكلا المجموعتين (الاتحاد الإفريقي، الجامعة العربية) وخاصة في ظل تطور الاول من منظمة الوحدة الافريقية الي الاتحاد الافريقي وبشكل ادي الى تقوية البناء التنظيمي له بشكل يعمق مفاهيم الاتحاد الاقليمي. في مقابل بقاء اليات جماعة الدول العربية كما منذ مايقارب السبعين سنة على حالها يجعل من الاليات التسيقية بين المنظمتين الاقليميتين ضعيفة وغبر قادرة على مواكبة روح العصر.

المطلب الأول

المتغيرات الدولية الجديدة والعلاقات العربية الإفريقية

شهدت الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين تطورات إيجابية تبعث الأمل في مستقبل التعاون العربي الأفريقي، حيث طرحت القمة العربية بعمان في الربيع 2001 فكرة إحياء التعاون العربي الأفريقي، كما عقدت اللجنة الدائمة للتعاون العربي الأفريقي دورتها الثانية عشرة في الجزائر في شهر ابريل من العام نفسه، بعد انقطاع استمر أكثر من عشر سنوات، وأصدرت اللجنة في ختام أعمالها بيانا يعكس مدى حرص الجانبين العربي والأفريقي على تفعيل التعاون بينهما في مجالاته المختلفة، والارتقاء بمستوى العمل العربي الأفريقي المشترك للوصول به إلى الشراكة الكاملة، حيث اكد على ضرورة اجراء تنسيق اكبر بين جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي من اجل رفع مستوى الحوار، وقد أقرت القمة الإفريقية المنعقدة بمقر مفوضية الاتحاد الإفريقي بأديس أبابا سنة 2004 برنامج أطلقت عليه (الإخاء العربي الإفريقي) ضمن خطتها الإستراتيجية للاتحاد الإفريقي، وقد تم اقتراح لجنة خبراء لذلك خلال الاجتماع الثاني بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و مفوضية الاتحاد الإفريقي التي عقد أواخر سنة 2006[9].

والواقع على الرغم من الايجابيات التي ينطوي عليها التحرك العربي الإفريقي لإحياء التعاون والياته إلا انه يمكن القول بان تلك الآليات قد تجاوزتها المرحلة، حيث استنفذت منظومة العلاقات العربية الإفريقية المرحلة التي نشأت فيها، والتي كانت مبنية على المنافع والمصالح السياسية المتبادلة، ومن ثم فان الإطار الضيق الذي حكم العلاقة أثناء

الحرب الباردة لم يعد ملائما، وبات من الضروري البحث عن صيغة أكثر ملاءمة للواقع الدولي الحالي, الذي اخذ فيه مفهوم النظام الدولي[10] يستأثر بحيز من حقل السياسة الدولية، ويستأثر بأدبياته منذ نهاية الثمانينيات، ثم تزايد الاهتمام بهذا المفهوم بعد أزمة الخليج الثانية حين أعلن الرئيس الأمريكي أن "الولايات المتحدة بصدد إرساء دعائم نظام عالمي جديد"[11]، وبالفعل أصبح العالم منذ ذلك الحين أمام نظام جديد ارتبط بتطور غير متكافئ للقدرات العسكرية والاقتصادية إلى جانب الثورة التقنية، وتزايد لفعالية المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وتعمقت أسباب الوضع غير المتكافئ بأداء اقتصاديات البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وقد أُعيد في هذا النظام ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية، وهو ما تحقق للولايات المتحدة الأمريكية بفعل ما تمتلكه منذ نهاية الثمانينيات ولا تزال من عناصر القوة والقدرة، ففرضت هيمنتها على العالم في محاولة إعادة ترتيبه، وتحديد مساره بما يتناسب مع مصالحها[12]، فالنظام الدولي يعني تغيير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم علاقات الدول مع بعضها من ناحية، ومع الوحدات الدولية من الناحية الأخرى، وهذا التغيير يقوم على امتلاك القوة التي تتمحور حول العوامل العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية، كما يقوم على امتلاك القدرة على تعبئة وتوظيف هذه العوامل مجتمعة. فكيف أثرت تلك المتغيرات على العلاقات العربية الإفريقية؟

أولا: اثر المتغيرات الدولية الجديدة على العلاقات العربية الإفريقية:

أفرز الوضع الدولي الجديد عدة مفاهيم وتطورات من منظور عملية العولمة السياسية نذكر أبرزها[13]:

4. توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها, حيث شكل العالم العربي وإفريقيا أكثر الأقاليم في العالم تعرضاً للاختراق الأمريكي على المستويات السياسية والاستراتيجية والثقافية، ويتضح ذلك من خلق أنماط جديدة

من التبعية وتوسيع مجالاتها في العالم العربي وإفريقيا، إضافة إلى أشكال التبعية الموجودة فيه[14].

5. إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الدول، وبخاصة في العالم الثالث، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لعشر أو خمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول، مما يؤكد اهمية التكتل العربي الافريقي حماية لمصالح الطرفين.
6. إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من إستراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة، كما هو الحال في التطورات التي لحقت بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وكذلك ببادرة الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس "النافاتا" التي تضم إلى جانبها كل من كندا والمكسيك. كما حرصت دول جنوب شرق آسيا على تدعيم علاقاتها من خلال رابطة "الاسيان"، لذلك كان تعزيز التكتل الاقتصادي الإقليمي يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة، والتي تشكل للدول الافريقية والعربية طوق النجاة للخروج من التخلف.
7. تجاوز مخطط التفتّيت للمجتمعات العربية والإفريقية الأبعاد السياسية والجغرافية إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية والفكرية والروحية. وتأتي العولمة لتحقيق هذه الأهداف، فهي عولمة حضارية، وهذه الحضارة بدورها تعبير ثقافة أمة معينة أو ثقافة مجموعة من الأمم على الرغم مما تطلقه على نفسها من وصف "الإنسانية" و"العالمية" فالواقع يؤكد بأنه ليس هناك ثقافة عالمية واحدة وإنما توجد ثقافات

متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية أو بتدخل إرادي من أهلها على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، فاذا كانت الحالة هذه فلا شك ان التكتل العربي الافريقي يشكل الدرع الواقي لكل المخاطر المحتملة للعولمة.

8. ادى إصرار الغرب على تحول إفريقيا إلى اقتصاديات السوق إلى صدام حاد بين القوى الاجتماعية المختلفة لان المجتمع العربي والإفريقي مختلف بطبيعة موقفه وتكوينه الثقافي والحضاري، مما جعل هذه الفترة تشهد اخطر الاضطرابات السياسية في القارة، وتأخذ هذه العملية أبعادا خاصة في إفريقيا بحكم أنها تعاني أصلا من مشكلة الهوية، وذلك بفعل التقسيمات الاستعمارية للحدود، والتي لم تراع أي تقسيمات أثنية أو لغوية أو دينية[15]، ولاشك ان الاندماج في تكتل اقتصادي عملاق واحد يشكل البلسم المهديء لتلك التوترات، وصولا الى انتهائها بتجاوز مفهوم الدولة الوطنية، التي اصبحت التكتلات الاقتصادية العملاقة البديل الاقرب لها, ولنا في التكتل الاقتصادي الاوربي خير نموذج.

9. أن أفريقيا أصبحت محط أنظار واهتمام القوى الكبرى. فهناك القمة الأفريقية الأمريكية، والقمة الأفريقية الصينية، والقمة الأفريقية الأوروبية، وجميع هذه الكيانات تمتلك علاقات اقتصادية قوية مع أفريقيا، وتشهد تناميا ملحوظا على مدار السنوات الماضية. نلاحظه من خلال بعض المؤشرات الخاصة بمعدلات النمو، حيث تشير بيانات البنك الدولي إلى تحقيق الدول الأفريقية جنوب الصحراء لمعدلات نمو بلغت 4.9%، ويتوقع أن تصل لمعدل6 % في عام 2014. كذلك فإن نصيب الدول الأفريقية من الاستثمارات الأجنبية العالمية بلغت في عام 2012 نحو 50 مليار دولار، مقارنة بنحو 47.1 مليار دولار للدول العربية. كما أن مؤشر الجاذبية للاستثمار في أفريقيا أعلى منه في الدول العربية، فقد بلغ في أفريقيا 57.2%، بينما في الدول العربية كان بحدود 43%[16], وهو مايحتم على الدول العربية توجيه استثمارتها الى افريقيا مستفيدة من القرب الجغرافي والروابط الثقافية والحضارية التي تجمع الدول العربية والافريقية.

المطلب الثاني

رؤية مستقبلية لعلاقة الاتحاد الإفريقي بالوطن العربي

في ضوء العلاقات التاريخية السابق الاشارة اليها، وتجربة التعاون العربي الافريقي، والمستجدات على الساحة الدولية، يمكن القول بان الرؤية الاستراتيجة لافاق المستقبل للعلاقات العربية الافريقية يمكن ان تنطلق من تحديد العوامل التي تجعل من وجود التعاون العربي الافريقي مسألة حياة او موت بالنسبة للدول العربية والافريقية، مع تحديد الاليات الدافعة لهذة الرؤية لتتمكن من الدخول الى العقول اولا، ولتصل الى التحقيق على ارض الواقع ثانيا.

أولا: الأسس والعوامل الدافعة لضرورة التعاون العربي الإفريقي:

إن للتكتل الاقتصادي العربي الإفريقي مميزات وفوائد إضافية تجعله بالنسبة للدول العربية والإفريقية خيارا استراتيجيا لا بديل عنه في ظل التحديات السابق الإشارة إليها، وأهم هذه المميزات التالية:

1- روابط الدين والتاريخ مع الأفارقة بشكل عام. ولاسيما وان إن التواجد العربي في أفريقيا قائم ومؤثر، ويمكنه أن يشكل قاعدة انطلاق للمصالح العربية في افريقيا الأفريقي، فهو يتراوح بين التواجد الفردي للمهاجرين وبين الوجود السياسي والاقتصادي للدول العربية، مضافا إليه الإرث التاريخي للعلاقات العربية الإفريقية السابق الإشارة إليها.

2- تشابه المشكلات التي يواجهها العرب والأفارقة، فمواجهة التخلف الذي يعصف بأكثر من مليار نسمة في العالم النامي، منهم الملايين في أفريقيا، وليس بخاف أن ثلثي البلدان الأقل نمواً في العالم من الأفارقة، كما أن نسبة الأمية تقدر بـ80% في العديد من الدول العربية والأفريقية، فالتعامل مع العالم ككتلة واحدة من شأنه ان يعزز الموقف التفاوضية لهذه المجموعة في كافة المجالات، ولعل التجمعات الإقليمية الأفريقية الحالية يمكن أن تحقق شيئاً مما ذهبت إليه، ومن بينها تجمع دول

الساحل والصحراء السين، صاد، CIN SAD الذي يضم 23 دولة أفريقية منها ست دول عربية. كذلك من بين هذه التجمعات السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "كوميسا COMESA" والذي يضم في عضويته 20 دولة من بينها خمس دول عربية، فضلاً عن تجمع دول غرب أفريقيا "إيكواس ECOWAS"، ويضم أيضاً ثلاث دول عربية، والهيئة الحكومية لتنمية شرق أفريقيا "إيغاد IGAD"، والاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى "ECCAS".. وغيرها من التجمعات(17).

3- تشابك المصالح الاقتصادية العربية الأفريقية، وهي مرشحة مستقبلا للتطور إلى حدود التلازم، فالحفاظ على أسعار عادلة النفط والخامات الأولية مثلا هو في مقدمة المصالح الإستراتيجية لكلا الإقليمين، والتكتل الاقتصادي عبر اشكال تنظيمة محددة هو أفضل السبل المتاحة لحماية هذه المصالح المشتركة، إضافة إلى وجود تكامل طبيعي بين اقتصاديات الدول العربية والإفريقية، فثروات إفريقيا تتكامل مع الفوائض النفطية للأموال وللاستثمارات العربية في حقول عديدة ومتنوعة، وهو ما يشكل البديل الانسب لاستفادة الشعوب الافريقية من ثرواتهاعبر ايجاد شراكة اقتصادية عربية افريقية تضمن الاستفادة من عوائد التنمية للطرفين، بدلا من ترك افريقيا مكانا تقوم فيه الشركات العالمية بنقل المواد الاولية الى الاقتصاد العالمي دونما مساهمة حقيقية في تنمية الاقتصاديات الافريقية(18).

4- وجود مشاكل تهدد الآمن والسلم الدوليين, كمشاكل القرصنة البحرية في خليج عدن والسواحل الصومالية والتي تحتم وجود آليات للتعاون العربي الإفريقي لمكافحة هذه الظاهرة, والاستفادة من الدعم الدولي لمعالجة تلك المشكلة بعيدا عن تدخل الدول الكبرى التي تمر تجارتها بذلك الممر الاستراتيجي(19).

ثانيا: عوامل تفعيل التعاون العربي الأفريقي:

رغم تلك المزايا فان قاطرة التكتل العربي الإفريقي مازالت لم تنطلق، ويمكن لبعض النقاط التالية أن تساهم في تفعيل التعاون العربي الإفريقي[20]، ذلك التعاون الذي من المأمول أن يصل إلى غايته بقيام تكتل اقتصادي عربي افريقي عملاق.

1- يمثل وجود عشر دول عربية تجمع بين عضوية المنظمتين العربية والأفريقية داعما قوياً لمسيرة التعاون، خاصة وأن هذه الدول العشر منها دول رائدة ولها ثقلها العربي ولها وزنها الأفريقي، ولعل من أبرز الأمثلة الدور المصري في إطار منظمة الكوميسا "شرق وجنوب أفريقيا".

2- ضرورة وضع تصور إستراتيجي يتسم بالثبات كلما أمكن ذلك لتمويل التنمية الأفريقية، ذلك أن الإسهام الذي تم إنما يأتي في إطار غيبة هذه الإستراتيجية، ولقد كانت المعونات تعطى استجابة لأوضاع خاصة إقليمية وعالمية، ولم تكن نتيجة لتطور طبيعي أو تخطيط، وهناك أموالا عربية تصب في شركات متعددة الجنسيات، وتفرز صناعات وخدمات تتوجه إلى أفريقيا، وكان يمكن أن يكون التصنيع والتوجيه إلى أفريقيا عربياً أفريقياً مشتركاً بعيداً عن العنصر الأجنبي، خاصة وان الفرصة سانحة لإقامة سوق عربية أفريقية تغذيها فرص التكامل بين الثروات الأفريقية ورؤوس الأموال العربية.

3- الاهتمام بالعلاقات الشعبية العربية الإفريقية بالخروج بها من الإطار الحكومي إلى الإطار الشعبي بالمفهوم الواسع والمتخصص، أي عبر النقابات والهيئات والغرف التجارية ومؤسسات الإعلام والتعليم، حيث يتوافر قدر من الحرية قد لا يتوافر لبعض النظم والحكومات، فضلاً عن أن هذه التجربة حققت بعض النجاحات في الربط بين المنظمات الشعبية غير الحكومية العربية والإفريقية، حيث حشد في العديد من المرات العديد من الخبرات الأكاديمية العربية والإفريقية في إطار الجامعات وغيرها، لتدعيم البحث العلمي الهادف إلى معالجة المشكلات العربية الإفريقية.

4- الاهتمام بالبنية الأساسية حيث افتقرت مجالات التعاون لبعض المشروعات ذات البنية الأساسية والمهمة في الهياكل الاقتصادية بصفة عامة، مثل المواصلات والنقل بكافة أنماطه، ولا شك أن العمل على إزالة عوائق الاتصال إنما ينمي ويعزز الروابط ويسهم إسهاماً حيوياً في تنمية الهيكل الاقتصادي وتنشيطه، ويعكس الشروط الأساسية لنجاح التعاون سواء في المجال الاقتصادي أو غيره من المجالات الأخرى.

5- وضع تصور إستراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة بين الجانبين مع وضع أولويات واضحة وأهداف متجددة لتتلاءم طبيعة المتغيرات التي أصبح العالم يعيشها عالمنا المعاصر، ذلك أن هذا التصور الإستراتيجي المطلوب غاب في الواقع عن خريطة العلاقات العربية الأفريقية، كما أن أجهزة التنفيذ والمتابعة ضعيفة واهنة إن لم تكن قد اختفت تدريجياً، كما إن العلاقات الثنائية بين البلدان العربية والإفريقية والإقليمية الفرعية، على أهميتها، ليست بديلا عن العلاقة الجماعية العربية الإفريقية، التي ينبغي أن تُبنى على أسس جديدة، ويمكن ان يشكل الاتفاق على دورية لقاءات القمة العربية الافريقية بحيث تعقد تلك القمم بشكل دوري وبالتناوب بين الدول العربية والافريقية كما تم الاتفاق على ذلك في قمة الكويت 2013 م بداية لانطلاق قاطرة التكامل العربي الافريقي[21].

الخاتمة

تنولنا في الصفحات الماضية مسيرة التعاون بين الدول العربية والافريقية في اطار زمني طويل، والخلاصة التي يمكن الخروج بها ان كل عوامل تاسيس تكتل اقتصادي عملاق يجسد احلام الشعوب العربية والافريقية موجودة, كما ان افاق ذلك التكتل واعدة بالنظر الى طبيعة الوضع الاقتصادي الذي تمر به المنطقتان الا ان البناء التظيمي لتلك العلاقات لايزال دون الاهداف المرسومة، والمعبر عنها في القمم العربية الافريقية، لذلك لايمكن ان نأمل من تلك الاليات تحقيق تلك الاهداف الا بتطويرها ولاسيما اليات جامعة الدول العربية، حيث نلاحظ وفي الوقت الذي تمر فيه الدول العربية بحالة كبيرة من عدم الاستقرار السياسي، وهشاشة نظامها الإقليمي المتمثل في جامعة الدول العربية، نجد أفريقيا على العكس تتجه إلى استقرار سياسي، ومحاولة إرساء نُظم ديمقراطية حديثة ، ومع وجود دور حقيقي للاتحاد الأفريقي، ووجود التزام بقراراته الدولية والإقليمية. وهو ما يتوجب معه أن تعيد الدول العربية النظر في الاطار التظميمي الذي تنتظم فيه مع تقوية الدور الإقليمي التنفيذي لجامعة الدول العربية، وذلك حتى يمكن للمنظمتيتن الاقليميتين (الاتحاد الافريقي- جامعة الدول العربية) من تجسيد اهداف التعاون العربي الا فريقي على ارض الواقع.

الهوامش

1) مدثر عبد الرحيم الطيب، التعاون العربي الإفريقي، العرب والنظام الاقتصادي الجديد، بيروت: دار المشرق والمغرب، 1983، ص 106
2) السيد عبد العزيز سالم، تاريخ العرب قبل الإسلام، ج1، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (د.ت)، ص120.
3) محمد عزة دروزة، تاريخ الجنس العربي، ج2، بيروت، (د.ت)، ص120.
4) ظاهر جاسم محمد، دراسات تاريخية في العلاقات العربية الإفريقية، الزاوية: دار شموع الثقافة، 2003، ص29
5) راوية توفيق، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية، موقع مجلة المعرفة الالكتروني العدد الصادر بتاريخ 2004/10/3.
6) الشكل مأخوذ من الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت لموسوعة المقاتل WWW: ALMQATEL:COM .
7) انعكس تناقض السياسة الخارجية لبعض الدول العربية مع سياسة الجامعة العربية فيما يخص الصراع العربي الاسرائيلي سلباً على التعاون العربي الافريقي, حيث استغلت اسرائيل ذلك للتغلل في افريقيا, وضرب التظامن العربي الافريقي مع فلسطين. انظر: اسحاق محمد رباح, قضابا معاصرة, عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, 2005. ص 200.
8) عبد الحافظ الصاوي، لا جديد بالعلاقات الاقتصادية العربية الأفريقية بعد قمة الكويت، صحيفة القدس العربي, النسخة الالكترونية، الصادرة بتاريخ 22/نوفمبر2013م. على الموقع على شبكة الانترنت www. Aquds Ala arabi.com.
9) سامية بيبرس، جامعة الدول العربية وتعزيز العلاقات العربية الإفريقية، السياسة الدولية، العدد رقم 169، يوليو 2007، ص117.
10) يتفق اغلب الباحثين على إن النظام الدولي قد شهد منذ نهاية الحرب العالمية تحولات عدة كان لها الأثر الأكبر على طبيعة العلاقات الدولية، تلك التحولات أخذت شكلا أكثر عمقا واتساعا في العقد الأخير من القرن العشرين بدرجة أصبح معها الكثيرون يؤكدون إن هناك نظاما دوليا جديدا قد بداء يتشكل، بيد أن أولئك الباحثين لا يقدمون تعريفا موحدا لما يعرف بالنظام الدولي الجديد، فكل ينظر إلى هذا الاصطلاح من زاويته الخاصة، وفي ضوء ظروف وأوضاع خاصة، بل وحتى انطلاقا من اعتبارات وحسابات خاصة. انظر عرضا مفصلا للاختلاف حول تعريف النظام الدولي الجديد في ودودة بدران " مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية " عالم الفكر، العددان 3 و4 يناير/ مارس، أبريل / يونيو

1995م، ص25 - 43. وفي نفس العدد حسنين توفيق إبراهيم " النظام الدولي الجديد في الفكر العربي" ص 45 - 85.

11) هدى ميتكس، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (88)، ديسمبر 1996م، ص 29.

12) سعيد اللاوندي، أوروبا أمريكا وإشكالية الهيمنة، مجلة السياسة الدولية، العدد (141)، يوليو 2000م، ص 182.

13) حسنين توفيق إبراهيم: "العولمة الأبعاد والانعكاسات السياسية"، مجلة عالم الفكر، العدد 27، الكويت، 1997، ص 190 - 209.

14) محمد الأطرش: "العرب والعولمة: ما العمل"، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998،

15) هويدا عدلي، العولمة والهوية الثقافية في افريقيا، مجلة دراسات، السنة الثالثة، العدد 11، شتاء 2002، ص74.

16) 1 عبد الحافظ الصاوي، المرجع السابق، الصفحة ذاتها،

17) انظر عرضا للتجمعات الافريقية الفرعية في: طارق عادل الشيخ التجمعات الافريقية. مقومات النجاح ومعوقات التكامل, السياسة الدولية، العدد رقم169، يوليو2007، ص 120 – 129.

18) خالد حنفي علي، الشركات العالمية .. لعبة الصراع والمواردفي افريقيا، السياسة الدولية، العدد رقم169، يوليو 2007، ص90.

19) 1 شريف شعبان مبروك, ظاهرة القرصنة الصومالية وانعكاساتها على امن البحر الأحمر والامن القومي العربي, مجلة شؤون عربية, القاهرة, العدد رقم 138, صيف 2009, ص115.

20) للتفصيل أكثر انظر: محمد الصالحي، مستقبل العلاقات العربية الإفريقية، مجلة المعرفة الالكترونية العدد الصادر بتاريخ 2004/10/3.

21) تم تطبيق مبدأ التناوب في استضافة القمة العربية الافريقية والاتفاق بالتالي على عقد القمة الافريقية العربية الرابعة في افريقيا في عام 2016. انظر نص البيان الختامي للقمة العربية الافريقية في الكويت 16- 20 نزفمبر 2013. فقرة 31. متاح على عدة مواقع على شبكة الانترنت انظر مثلا صحيفة يمن ستريت الاكترونية لك العدد الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2013م.